التي بنية عند الاشاعرة تنقسم الي قسمين نفسية وهي التي تدل علي
الذات دون معني زايد عليها لكونها جوهرا او موجودا او ذاتا او شيئا وقد
يقال هي ما لا يحتاج وصف الذات به الي متعلق امر زايد عليها وما قبل العبارتين
واحد ومعنوية وهي التي تدل علي معني زايد علي الذات كالتحيز وهو
الحصول في المكان والاشياء انه صفة زايدة علي ذات الجاهش وقيل
الاعتراض فان كونه قابلا لغيره انما يعقل بالقياس الي ذلك الغير وقد يقال
بعبارة اخري هي ما يحتاج وصف الذات به الي متعلق امر زايد عليها وما ذكرناه من
تفسير الصفة النفسية والمعنوية بناء علي راي نفاة الاحوال منا وهم الاكثرون
وقال بعض اصحابنا القاضي واتباعه بناء علي الحال الصفة النفسية ما لا يصح
في هم ارتفاعه عن الذات مع بقائها كالامثلة المذكورة فان كون الجوهر جوهرا
او ذاتا او شيئا ومتحيزا او حادثا وقابلا للاعراض احوال زايدة علي ذات الجوهر
عندهم ولا يمكن تصور انتفائها عنه بقائها والمعنوية بخلافها فيما يصح
في هم ارتفاعه عن الذات مع بقائها وهو لا قد تسمي الصفة المعنوية
الي معللة كالعالمية والقادرية ونحوهما والي غير معللة كالعلم والقدرة
ونحوهما ومن انكر الاحوال انكر الصفات المعللة وقال الامدي لكونه عالما
قادرا سوي قيام العلم والقدرة بذاته اه كذا في المواقف وقوله كالتحيز
جعله من الصفات النفسية هو وقول الاعراض يمنع كما يعلم مما ذكرناه
وقد وقع ذلك في عبارة شيخه السيد البليدي فتنبه له وتكلمنا بعه
في الحاشية الكبري قوله كالماء والنار مثل لهما لما بينهما من التغاير واما
الاختلاف بينهما في العوارض وظهر لك من هذا ان تركيب النوع كالانسان من
الجنس والفصل انما يأتي علي طريقة الحكماء اما المتكلمون فالحقيقة النوعية
لسائر الممكنات الموجودة واحدة وانما الاختلاف بالعوارض وهي ليست ذاتية
لخروجها عن الحقيقة ويشترك علي ذلك مسئلة المسيخ وقد ذكرناها في الحاشية
الكبري قوله لانه اعم الوجود اصل العبارة في نسخ المواقف وفيها هذا اقدم
الكم علي سايرالمقولات لانه اعم وجودا من الكيف فانه احد قسميه اعني العرض
يعم المقارنات والمجردات واصح وجودا من الاعراض النسبية التي لا تتقرر لها
في ذاتها موضوعا كتقرر اللمكان والكيفيات اه والمراد بالمقارنات الاجسام
لقارنتها للهيولي وقد خفيه المصلطوي حيث قال لانه لا تتقرر له كتقرر الكميات
والكيفيات مرتبط بالمتن والمعني تتقرر النسبيات في ذواتها موضوعا

النسبة بتقرر الكيف والكيفيات متقرر اي ليست تتقررها كتقررها وراد المصنف قوله
الا بالنسبة الي غيرها وهي زيادة مضرة كما هو ظاهر وزاد في له الدلالة
عن الكيفيات وهي زيادة حسنة افادها جهة عموم الكم دون الكيف هذه المادة
وان المجردات عارية فحسنة افادها جهة عموم الكم دون عن الكيفيات لانها انما
تكون في المادريات في المحقق الدواني عليه الرحمة انقله صاحب تشريح الاشراق مناسب
بالمخ فيه قال النشاة الانسانية مظهر جميع الاسماء والصفات اذ قد اجتمع
فيها جميع الحقايق من المجردات والماديات واللطايف والكثايف فهي انموذج
لجميع العوالم ولذلك يسمي بالعالم الصغير وما يسامي بالعالم الكبير نظرا
الي سعة احاطته فان قلت الكبير الانسان جزء من العالم فكيف يزيد علي
الكل قلت العالم الصغير بكونه هو الموجودات الخارجية والكبير هو الانشاء
بجميع ما يشتمل عليه من الموجودات الخارجية والذهنية فيزيد علي العالم
بالموجودات الذهنية فان قلت العالم الكبير ايضا يشتمل علي الموجودات
الذهنية اذ المعقولات والمتخيلات الظلية ناطقة كما هو المشهور بين
الفلاسفة قلت اما المعقول فلا احساس فيها بالحواس الظاهرة عند الفلاسفة
علي اهل الذوق بجرد ان المجردات انما تعرف بالله تعالي بالصفات التنزيهية وما
تعطيها منشاتها من اللطافة والدوام علي نهج واحد بخلاف الانسان الكامل
فانه يعرف الله تعالي بما تعطيه جميع النشات اه وفي منسوب للامام علي كرم الله وجهه
دوائك فيك وما تشعر ودائك منك وما تبصر وتزعم انك جرم صغير
وفيك انطوي العالم الاكبر واخرا ما نقل عن الداودي قال الامام افتاعي جار علي طريقة
الحكماء الاشراقيين وهو وجه بالغ حسن قوله مع المجردات قال السيد في حاشيته
الطوالع العدد من انواع الكمية مع المجردات والماديات والجواهر والاعراض في
المجموع المدرك من الواجب والممكن بل اي وجود فرض اذا ضم الي غيره فانه يوجد
لها العدد وليس للكيفي عموم بهذه المثابة قوله موضوعاتها وهي محالها القابلة
بها قوله لا بالنسبة الي غيرها مثل الابن وهو حصول الجسم في
المكان لا يتقرر والجسم لا يتحقق المكان ومثله الملتقي وبقية
المقولات النسبية كما لا يخفي واعلم انه لو قال قدم الكم والكيف علي
سايرالاعراض لكونهما اظهر تقررا في موضوعاتها دونها لتحقق تقدمها
علي الغير وقدم الكم علي الكيف لانه اعم وجودا الي اخره لافاد امرين
الاول وجه تقدمه علي غيرهما الثاني وجه تقدم العلم علي الكيف
اعلم ان القسمة تطلق